

التنمية الفلاحية في الجزائر وإشكالية التحول نحو اقتصاد السوق

أ/رشيد زوزو
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد خيضر بسكرة

Résumé:

Cette etude a pour but de tracer le parcours de l'évolution agricole en Algérie depuis l'indépendance à nos jours, en essayons de mettre en valeur les étapes essentielles et pour montrer les difficultés rencontrés lors de la conversion du système vers le capitalisme.

L'expérience de l'auto gestion été parmi les étapes premières envers le socialisme, renforcée ensuite par la révolution agricole qui a été un échec. Les réformes se sont poursuivis, en changeant l'orientation de l'Algérie vers le capitalisme, donc le secteur agricole été obligé de le poursuivre, mais contrarié par la légitimité historique et comme conséquence d'être reportée pour un autre terme.

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تتتبع مسيرة التنمية الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال حتى الآن، هذا في محاولة لرصد المحطات الرئيسية وإبراز إشكالية التحول نحو النظام الرأسمالي.

كانت تجربة التسيير الذاتي أولى الخطوات في الاتجاه نحو الاشتراكية ثم تعززت بتجربة الثروة الزراعية، إلا أنهما أخفقتا في تحقيق الأهداف المنشودة.

جاءت الاصطلاحات تباعا، وحوّلت الجزائر وجهتها نحو اقتصاد السوق، فكان على القطاع الفلاحي أن يسير في هذا الاتجاه. إلا أن رياح التغيير تكون قد اصطدمت بالشرعية التاريخية فأجّلت إلى حين.

مقدمة:

في ظل العملية التنموية التي عرفتها بلادنا منذ الاستقلال، شهد القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الأخرى إصلاحات وتجارب عدة أملت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

فتجربة التسيير الذاتي غداة الاستقلال أملاها الوضع العام للبلاد وعززها ذلك التوجه نحو بناء مجتمع اشتراكي تسوده العدالة الاجتماعية، لكن حادثة التجربة والتنظيم غير المحكم جعلها تتسم بالفوضى، فكانت النتائج المحققة دون الطموحات المرجوة. ولتدارك الوضع جاءت الثورة الزراعية كعملية ثورية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لتعزز ذلك التوجه العام، ولنقضي على الاستغلال ولتكون الثورة الخضراء، إلا أن غلبة الاعتبارات السياسية والاجتماعية على الجانب الاقتصادي أدى إلى إخفاق التجربة فتدنى الإنتاج ولوحظ إهمال كبير للتعاونيات والاستقادات.

ونتيجة لهذا الوضع كان لا بد من وقفة لمراجعة هذه التجارب، فكانت عمليات إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي عبر مراحل مختلفة بما تضمنت من اعتبارات اقتصادية وتوجهات تميزت بانتقاد النظام التعاوني والابتعاد عن الخط الاشتراكي.

وهكذا فإن المتتبع للمسيرة التنموية يلاحظ أنه مع بداية الثمانينات بدأ الاقتصاد الوطني يأخذ منحى آخر وتوجها نحو الاقتصاد الرأسمالي بدعوى المراجعة حيناً وتجاوز الأخطاء والسلبيات أحياناً أخرى، وتجسد التوجه بالمصادقة على ملف القطاع الخاص(1981) ولينتج بصدور قانون الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح(1983)، وباستقلالية المستثمرات الفلاحية(1987). ثم جاءت أحداث أكتوبر 1988 لتعجل بتلك التحولات ولنقضي إلى دستور وضع حد لصراع طالما احتدم بين المؤيدين للتوجه الرأسمالي والرافضين له.

ومع بداية التسعينات يكون القطاع الفلاحي قد دخل مرحلة جديدة في إطار نظام يستند إلى الرشادة الاقتصادية ومن منطلق الربح والمردودية، فوسعت السلطة المجال أمام المستثمرين وأعادت الأملاك المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى أصحابها، ثم هبت رياح الخصخصة على العقار الفلاحي المملوك للدولة، إلا أن تلك الرياح لم يشتتها

الشركاء الفلاحون والأسرة الثورية لأنهم رأوا فيها مساسا بقدسية الأرض المحررة فأجلت العملية إلى حين.

1/ التنمية الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي:

في نوفمبر 1954 انطلق الكفاح المسلح بعد احتلال استيطاني فخاض الشعب الجزائري حربا ضروسا دامت أكثر من سبع سنوات وتحقق الانتصار.

جاء الاستقلال ليجد هذا الشعب نفسه على حافة الهاوية فالفخائر البشرية فادحة والقرى مدمرة والحقول بورا والقطعان مباداة، ومن ناحية أخرى غادر الجزائر أكثر من 800.000 معمرًا لتركوا أكثر من مليون هكتار مهجورة بعد أن كانوا يملكون الجزء الأساسي من وسائل الإنتاج في الزراعة والصناعة وغيرها.

وهكذا رافق الاستقلال اضطراب في البنى الاجتماعية والاقتصادية وبدأت سمات التخلف بارزة فالصناعة الزراعية ضعيفة وعدد العاملين في الزراعة كبير وبصورة عامة اقتصاد هش وتابع.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية وفي مقابل هذه الصورة الكالحة كان في صفوف هذا الشعب المحروم رجال عرفوا كيف يطورون تجربة اقتصادية وسياسية ويخلقون أمة ودولة واقتصادا وعلاقات اجتماعية جديدة⁽¹⁾.

كانت الانطلاقة على المستوى النظري بما تضمن برنامج طرابلس من إعطاء أهمية كبرى للزراعة بتحديد عناصرها (إصلاح زراعي تحديث الفلاحة المحافظة على الثروة العقارية) وبالاعتماد على منع بيع الأراضي ومجانية توزيعها على الفلاحين وإنشاء التعاونيات .. الخ⁽²⁾.

إن الوضع الزراعي غداة الاستقلال والموروث عن العهد الاستعماري وما آل إليه بعد الرحيل الجماعي للمعمرين اقتضى عدة تدابير عملية عاجلة.

ولعل من أهم تلك التدابير لمواجهة الوضع، الاستيلاء على المزارع التي كان المعمرون يستغلونها وفق سرية تامة وبتدخل من جيش التحرير الوطني الذي طوق المزارع منعا للتخريب فكانت هذه العملية بمثابة نواة لقيام التسيير الذاتي.

1-1/ تجربة التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي:

قام أسلوب التسيير الذاتي في الجزائر بصورة تلقائية، إذ بعد الهجرة الجماعية للأوربيين والتي أحدثت فراغا كبيرا كان يمكن أن يهز البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد جاءت مبادرة العمال الزراعيين في مواصلة العمل والإحلال محل هؤلاء الأوربيين، ولذا يمكن أن نقول أن تجربة التسيير الذاتي في الجزائر لم تظهر كفكرة ونظام إلا أثناء مؤتمر طرابلس (جوان 1962) حيث طرحت المسألة الزراعية للمناقشة فجاءت هذه التجربة كحل للإشكال القائم حيث كانت الخيارات⁽³⁾ :

- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، ولكن لوحظ أن هذا لا يخلو من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، لأنه يفتح الباب أمام توسيع الرأسمالية العقارية.
- توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء ولكن أيضا سجل أن هناك عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى.
- التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة.

ونتيجة لتلك المخاطر التي قد تتجر عن الخيارين الأوليين أن تجسد الخيار الثالث وأقيم نظام التسيير الذاتي.

مرت هذه التجربة بمراحل مختلفة فمع تاريخ 2-10-1963 أصبح هذا القطاع يغطي مساحة 2632000 هكتار بعد أن كانت مستغلة من طرف 22000 معمر⁽⁴⁾.

والتسيير الذاتي للمزارع كنوع من الإصلاح الزراعي كان وسيلة لتغيير العالم الريفي وأداة لتطويره وازدهاره وهو يقوم على مبادئ رئيسية⁽⁵⁾:

- أنه تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي يفضي محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية.

- مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

- اللامركزية في التسيير.

أما هياكل وأجهزة التسيير الذاتي فكانت:

- الجمعية العامة: وتضم جميع عمال المزرعة.

- مجلس العمال: وينتخب من طرف الجمعية العامة.

- لجنة التسيير: وهي هيئة منتخبة أيضا.
 - رئيس المزرعة: وهو رئيس لجنة التسيير.
 - مدير المزرعة: ويعين من طرف الوزارة الوصية (وزارة الفلاحة).
- والملاحظ أن هذه التجربة لم تدم طويلا حتى بدأت المساوئ تطفو على السطح، ولعل أبرز أسبابها الطابع العشوائي والارتجالي الذي اتسمت به التجربة.
- وإذا كانت التجربة قد تم تبنيها من طرف السلطة، فقد ولدت إخراجا لدى الكثير من الفئات الاجتماعية وأدى إلى تبلور المصالح الطبقية، فالأعضاء البرجوازيين في الحكومة منهم من استقال ومنهم من انتقل إلى المعارضة⁽⁶⁾.
- وفي مستوى الوحدات الإنتاجية فقد أفرزت مراسيم التسيير فئات بيروقراطية أخذت من الفلاحين كل سلطة وكل امتياز وحولتهم إلى مجرد أدوات تنفيذية على مستوى الإنتاج، وفي ظل الفوضى والصراعات سواء على مستوى السلطة أو على مستوى الأبنية الاجتماعية، فقد تندى الإنتاج وراح ينخفض من سنة إلى أخرى.
- وعموما يمكن القول: إن خصوصية الوضع الزراعي في الجزائر غداة الاستقلال يكمن في أن العلاقة لم تكن صراعا بين المالكين لوسائل الإنتاج والبروليتاريا، وإنما بين فئات برجوازية على التصرف بالأموال الشاغرة كفريق يطرح حلا رأسماليا وبين فريق وجماهير الفلاحين الذين يطرحون التأميم والتسيير الذاتي⁽⁷⁾.
- وإذا كان هذا الصراع قد حسم لصالح الجماهير الفلاحية بانقلاب 19 جوان 1965، فإن المظاهر السلبية كانخفاض الإنتاج وبروز ثغرات تتعلق بالتسيير والتنظيم وتفتشي ظاهرة اللامبالاة، جعلت هذا التنظيم والتسيير عديم الأثر من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان على الدولة أن أصدرت عدة قرارات ومراسيم إصلاحية إلا أن هذه الظاهرة ظلت لصيقة بالتنظيم، لأن إرادة التغيير عن طريق النصوص القانونية أثبتت التجربة عدم جدواها.

1-2/ الثورة الزراعية:

إذا كان قطاع التسيير الذاتي قد نما في الأراضي الخصبة وفي مساحة تتعدى المليون هكتار أي 1/3 الأراضي الصالحة للزراعة) فإن ما يدعى بالقطاع التقليدي بقي

في الجبال والسفوح الرديئة، فبالإضافة إلى هذا الاختلال في تقسيم مصادر الثروة وفي توزيع الأرض هناك اختلال في مستوى القطاع التقليدي نفسه والناجم عن التفاوت في الملكية الخاصة.

ونتيجة لهذه الأوضاع جاءت الثورة الزراعية كعملية ثورية لتقضي على هذه الاختلالات ولتضع حدا لمظالم تاريخية طالما عانى منها الفلاح الجزائري. والقراءة المتأنية لميثاق الثورة الزراعية تقضي إلى إدراك فلسفتها ومضمونها وطرق تطبيقها والتي نوجزها فيما يلي:

1-2-1/ ضرورة الثورة الزراعية:

جاء في ميثاق الثورة الزراعية أنها ضرورة اقتضتها عدة عوامل⁽⁸⁾:

1- **التوزيع غير المتساوي للأرض:** حيث استحوذ قطاع التسيير الذاتي على ثلث المساحة الصالحة للزراعة، بينما لا يشغل إلا 135 ألف عامل، في حين أن الثلثين الباقيين يعيش عليهما ما يزيد عن الخمسة مليون نسمة ويعمل بهما 1100000 فردا إلى جانب وجود مساحات كبيرة يملكها أشخاص لا يمارسون مهنة الفلاحة.

2- **مخلفات الاستعمار:** إن الخلل في توزيع الأراضي مرده الاستعمار الاستيطاني وكيف كانت عمليات المصادرة والبيع تحت الضغوط والفاقة وما قام به بعض عملاء الاستعمار من الاستحواذ على الممتلكات بطرق غير مشروعة عليه فإنه من العدالة إعادة هذه الأراضي إلى الفلاحين أصحابها الشرعيين.

3- **الظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأرض:** إن هذا الوضع يتطلب تطوير حوالي 70 % من المستغلين الزراعيين وتقديم يد المساعدة لهم، وهذا لا يتأتى إلا في إطار تنظيم يمكنهم من الاستفادة من طرف الدولة ويقضي على جميع أشكال الاستغلال.

1-2-2/ أهدافها:

إن الثورة الزراعية ليست مجرد عملية تأمين وتوزيع، ولا مجرد عملية تجديد التقنيات بل تستهدف⁽⁹⁾:

- إحداث التغيير الجذري والتحويل العميق للريف.

- إعادة توزيع الأراضي وتنظيم المزارعين ووضع الشروط ترفيتهم وإدماجهم في مجهود تنمية البلاد.

- قلب الأوضاع السائدة للملكية العقارية الواسعة وضمان حقوق المستغلين الصغار ووضع حد لحالات الإهمال.

- تصفية مخلفات الاستعمار والقضاء على أشكال الاستغلال والعمل على أساس مبدأ (الأرض لمن يخدمها).

1-2-3/ سير العملية ونتائجها:

تم تطبيق الثورة الزراعية عبر مراحل، حيث انطلقت في جانفي 1972 في مرحلة أولى لتبدأ عمليات الشرح والإحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية وإنشاء الأجهزة والهيئات وتواصلت في سبتمبر لتتناول إجراءات التأميم والتوزيع على المستفيدين وإنشاء التعاونيات المختلفة، وهكذا أفضت العملية إلى ميلاد ما يقرب من 100.000 مستفيد، إلا أن هذا العدد ما انفك يتناقص ليصل إلى 80.000 مع نهاية سنة 1981.

وللتقييم نشي إلى أن الإصلاحات التي أنت بها الثورة الزراعية بالرغم من التجنيد المادي والبشري الذي حضيت به، لم تكن في مستوى الطموحات وربما يعود ذلك إلى الصعوبات والضغوطات التي كان يعانيها الفلاحون من جراء الروتين البيروقراطي، ثم موقف البرجوازية من الثورة الزراعية، حيث انتقلت بعد تأميم أراضيها إلى الجهاز الإداري وإلى ميدان التسويق، فشكلت بذلك عقبة أمام الفلاحين المستفيدين.

ويذهب البعض الآخر إلى أن الثورة الزراعية هي قبل كل شيء عملية سياسية وايدولوجية من طرف النظام وتستجيب لإرادة السلطة، ولا تمثل بأي شكل من الأشكال تحركا عفويا للفلاحين⁽¹⁰⁾.

وإضافة إلى ذلك هناك سوء تطبيق النصوص والارتجال في إنشاء وتشكيل التعاونيات والجري وراء الكم على حساب الفعالية.

والواقع أن فشل التجربة كان نتاج عوامل متعددة ومتشابكة وأن مرد هذا الفشل يعود أساسا إلى افتقادها إلى عنصر التمليك والذي يعد خير حافز للنشاط الإنساني.

2/ تنظيم القطاع الزراعي وبداية التحول:

2-1/ إعادة هيكلة القطاع الزراعي العمومي:

ظلت السياسات التنموية للزراعة خلال العشرينين لما بعد الاستقلال تهدف إلى إنشاء هياكل ووحدات مختلفة في إطار من نظام وتوجه واضح المعالم، أما المراحل التي تلتها فتوجهت بعمق نحو تلك الهياكل ومدى فعاليتها ضمن الواقع الجديد. وفي هذا السياق عرف القطاع الزراعي عدة إصلاحات وتجسدت في عمليات إعادة الهيكلة لهذا القطاع.

فإعادة هيكلة القطاع العمومي شهد عمليتين حيث جرت العملية الأولى عبر مرحلتين، مست العملية الأولى القطاع المسير ذاتيا في مرحلة أولى، ثم قطاع الثورة الزراعية في مرحلة ثانية، في حين شملت العملية الثانية القطاع الزراعي يشقيه (المسير ذاتيا- الثورة الزراعية) وهي ما عرفت بعملية تنظيم المستثمرات الفلاحية. وبهذه العمليات فككت المزارع الاشتراكية البالغ عددها 3429 مزرعة إلى ثلاثة أشكال تنظيمية هي⁽¹¹⁾:

- مستثمرات فلاحية جماعية وعددها 22356 مستثمرة.
- مستثمرات فلاحية فردية وعددها 5677 مستثمرة.
- مزارع نموذجية وعددها 199 مزرعة.

وتعود هذه الإجراءات إلى أن القطاع المسير ذاتيا ظل يعاني من عجز مزمن وبيئة قاسية حتى فقد روح التسيير الذاتي وأصبح منذ مدة مجرد إجراء فجاءت عملية إعادة الهيكلة هادفة إلى تطهير الوحدات وتحديد مساحتها وتنظيم تسييرها والوصول إلى إنشاء وحدات اقتصادية قابلة للاستثمار.

أما إعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية فيهدف إلى تطوير القطاع وتشجيع مبادرة المنتجين، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق الفعالية الاقتصادية المتوخاة. ومع اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية وتزايد الاحتياجات الوطنية في مجال المواد الغذائية عادة فكرة إعادة الهيكلة من جديد وفي شكل جديد يكون أكثر مرونة وفعالية مستهدفا⁽¹²⁾:

- تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية.
 - تحديد حقوق وواجبات ومسؤولية المنتجين وفقا لمتطلبات الفعالية الاقتصادية.
 - توزيع عقاري للمستثمرات يسهل الترحل فيها واستغلالها.
- وبالرغم من المرونة والفعالية التي تميزت بها المستثمرات إلا أن مسألة الانتفاع فقط وبفائها ملكا للدولة خلق تحفظات لدى المستفيدين.
- أما ما كان يسمى بقطاع الثورة الزراعية فإن الإصلاحات توالى عليه متسارعة لينتهي عند إعادة الأراضي المؤمنة إلى مالكيها.

2-2/ تشجيع القطاع الخاص وإعادة الاعتبار إليه:

إن الحديث عن القطاع الخاص ودوره في مجموع الزراعة يستلزم الإشارة إلى أنه لم يكن ولي الاستعمار الفرنسي، بل يمتد وجوده إلى أعماق التاريخ لأن الفلاح الجزائري عرف الملكية العقارية الفردية منذ أن عرف حياة الاستقرار، بالرغم من أنه كان يجنح في بعض المراحل التاريخية عن حياة الاستقرار، والمزارعة تحت الضغوط الخارجية وتعسف الحكام، لكنه كان يركن إلى الزراعة كلما كانت ظروف الاستقرار متاحة.

والقطاع الخاص بشكله وحجمه الحالي وليد الاستعمار فالمرحلة الاستعمارية أحدثت تغييرا جذريا في التركيب البنوي للاقتصاد كما في ذلك تركيب الزراعة والتي شكلها وجود نمطين زراعيين:

- قطاع زراعي تقليدي يقوم عليه السكان الأصليون.
 - قطاع زراعي حديث يسيطر عليه المعمرون الأوروبيون.
- وبعد الاستقلال ورثت الجزائر هذه الازدواجية وبرزت في شكلين من أشكال علاقات الإنتاج أحدهما الشكل التعاوني الجماعي الذي شخص في قطاع التسيير الذاتي والثاني شكل الملكية الفردية نجده في القطاع الخاص.
- وعلى الرغم من أن القطاع الخاص أكبر مساحة (أكثر من 4 مليون هكتار) إلا أنه ظل أقل أهمية من حيث المساهمة في تحقيق الفائض الاقتصادي وتكوين رأس المال الوطني، لأنه يتكون من حيث التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية من قطاع منطور وآخر

متخلف ونظرا للتوجه الاشتراكي الذي انتهجته البلاد أصبح القطاع الخاص يعاني الضغوطات والتهميش.

فعلى المستوى النظري أكدت جميع المواثيق على الاستغلال الجماعي للأراضي وتحديد الملكيات العقارية الكبيرة. أما على المستوى العملي فكانت البداية لمشروع الإصلاح الزراعي (1964) الذي وضع على عجل، والهادف إلى توزيع الأراضي على الأفراد وتشكيل تعاونيات فيما بينها، فقد تم فعلا تأمين بعض الأراضي الخاصة وتوزيعها على قدماء المجاهدين.

أما مشروع الثورة الزراعية لعام 1966 الذي أكد على تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي إلا أنه لم يدخل حيز التطبيق وبقي مشروعا.

أما ميثاق وقانون الثورة الزراعية لعام 1970 والموافق على أمر تطبيقه في 1971/11/08 فقد أحدث في عالم الريف بأهدافه ومراميه وبالصدى الذي أحرزه في التطبيق.

وبتطبيق الثورة الزراعية دخل القطاع الخاص مرحلة حصار وتهميش ولم يعد يحظى بالدعم المادي والمعنوي إلا نادرا وعلى سبيل المثال نورد قروض الاستثمارات والتي يمكن أن تعبر عن حالة التهميش، حيث انخفضت هذه القروض انخفاضاً ملموساً انطلاقاً من 1970 لضآلة اعتمادات الدفع المخصصة وتردد الفلاحين بعد مرحلة تحديد الملكيات المدرجة في إطار الثورة الزراعية⁽¹³⁾.

ومع بداية الثمانينات بدأ القطاع الخاص يستعيد مكانته ضمن العالم الريفي بفضل الإجراءات التي اتخذت إزاءه والتحول نحو تشجيع الملكية الفردية الخاصة، ولعل أبرز مظاهر التحول تخصيص دورة كاملة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، لدراسة وضعية القطاع الخاص، ثم صدور المتضمن الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح والذي عد علامة بارزة في هذا التحول بالنظر إلى صدوره (1983) وبالنظر إلى مضمونه ومحتواه.

وتأتي أحداث أكتوبر 1988 لتعجل بهذه التحولات ولتضع حدا لصراع ظل قائما بين فئة تحبذ الاتجاه الليبرالي (اقتصاد السوق) وفئة رافضة لهذا الاتجاه.

وجاء دستور 1989 ليعزز هذا التوجه الجديد ولیدخل تغييرات جذرية في عالم الاقتصاد خاصة، فحدد العلاقة بين الدولة والاقتصاد وضيق مجال تدخلها، فحصر ملكية الدولة في الثروات الطبيعية الحية والميتة والمرافق العمومية، وأقر حق الملكية الخاصة دون أي قيد سواء كانت فردية ووقفية، أو ملك للجمعيات الخيرية، لا يتم نزعها إلا في إطار القانون وبتعويض عادل ومنصف⁽¹⁴⁾.

2-3/ تجربة استصلاح الأراضي الزراعية:

تأتي أهمية تجربة استصلاح الأراضي الزراعية لما تضمنته من أهداف ولما لها من تأثيرات وانعكاسات، وفي أنها جاءت في وقت مبكر نسبيا، وفي ظروف كان الحديث فيه عن القطاع الخاص يشوبه التحفظ والحذر ومن الطابوهات. كانت البداية ما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986 أن الثورة الحقيقية في جنوب البلاد لا تكمن فقط فيما يدخره باطن الأرض من نفط أو غاز بل وكذلك فيما سيفتح أمامها من آفاق للزراعة وبالتالي توطین الإنسان الذي يستطيع استصلاح الأراضي بفعل عمله ومهاراته وعبقريته⁽¹⁵⁾.

واستنادا إلى روح الميثاق الوطني أصدرت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني قرارا يقضي بأن يصبح كل مواطن يصلح أرضا بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون⁽¹⁶⁾. وهكذا صدر القانون المتضمن الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح خلال صائفة 1983 بهدف⁽¹⁷⁾:

- زيادة القدرة الإنتاجية والمساهمة في توفير المواد الغذائية الضرورية.
- إتاحة الفرصة للزراعة الحديثة باستغلال الحيازات الكبرى كما تتيح لعنصر العمل المجال لإظهار قدراته في زيادة الإنتاج وتطويره.
- توفير فرص عمل جديدة للمواطنين، حيث أن التوسع الأفقي يساهم في خلق فرص عمل جديدة.
- تنمية المجتمع الريفي القائم على هذه الأراضي، وتحسين الحالة الاجتماعية لسكان هذه المناطق.
- إيقاف النزوح الريفي نحو المدن.
- توفير ظروف الاستقرار للبدو وتحويلهم إلى مزارعين.

وانطلقت العملية انطلاقة بطيئة خلال عام 1984، وتوسعت بسرعة بعد ذلك لتشمل معظم مناطق الجنوب والسهوب، بل وحتى بعض المناطق الشمالية من الوطن. إن الحماس الذي أثارته والرغبة الجامحة للإنسان في الحصول على الأرض أدى ذلك إلى استصلاح مساحات واسعة وغرس الآلاف من النخيل. فحتى تاريخ 1994/12/31 وعلى مدى عشر سنوات، وهو العمر التقريبي للاستصلاح كانت الحصة كالتالي⁽¹⁸⁾:

المساحة الممنوحة: 271.277 هكتار

المساحة المستصلحة: 78.161 هكتار

عدد المستفيدين: 45.413

والملاحظ أن المساحات المستصلحة بقيت دائما ضئيلة بالنسبة للمساحات الممنوحة، وهذا راجع إلى:

- النقص المسجل في تعبئة الموارد المائية والناجم عن ضعف الوسائل المادية والمالية.

- قلة القروض وضعف استخدامها.

- عدم توفر التجهيزات الخاصة بالفلاحة والري بالصورة المطلوبة.

3/ التنمية الفلاحية في ظل النظام الرأسمالي:

إن أحداث أكتوبر 1988 ومن بعدها دستور 1989 كانت بمثابة الحد الفاصل بين نظام اشتراكي استند إلى الملكية العامة ونظام اتجه نحو الرأسمالية، ومن ثم عرفت المسألة الزراعية عدة تغيرات واتخذت السلطة عدة إجراءات وسياسات أريد منها أن تقضي إلى تنمية فلاحية حقيقية، وإن كانت تلك التحولات قد جاءت في وقت مبكر نسبيا إلا أنها ظلت تفتقر إلى الغطاء القانوني. ولعل من أهم تلك السياسات في هذا السياق:

3-1/ التخلي عن تجربة الثورة الزراعية:

إن عجز الثورة الزراعية عن التحول إلى ثورة خضراء دفع بالسلطة إلى البحث عن بدائل أخرى، فكانت عملية إعادة الهيكلة إلا أن الواقع أثبت أن الأزمة أعمق.

ولأن دستور 1989 قد فتح مجالا واسعا أمام الملكية الخاصة والتوجه الرأسمالي، فكان القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري أن أفرد حيزا كبيرا للعقار الفلاحي وليكفر عن ذنوب الثورة الزراعية وذلك بما تضمنه من رد الأراضي المؤممة لملاكها الأصليين.

وإن كانت عملية الرد هذه -كما يراها البعض- جاءت متسارعة وغير مخططة، وقد ينجر عنها تعقيد أزمة القطاع الفلاحي وإضافة مشاكل أخرى هو في غنى عنها، إلا أن البعض يرى أن العملية ضرورية جاءت في سياق المطابقة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة فيما يتعلق بالتخلي عن الاختيار الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق بما تضمنه من قوانين تتعلق بالمنافسة والانفتاح على الاستثمار الخاص. (19)

3-2/ توسيع تجربة الاستصلاح:

إن الركود النسبي الذي عرفته عملية استصلاح الأراضي الزراعية وبهدف التوسع الأفقي للأراضي وأمام وعاء العقار الفلاحي أن فتحت الدولة المجال واسعا أمام المستثمرين في المجال الزراعي وتبنت تقنية الامتياز كأداة للاستصلاح ونظر إليه على أنه عملية استثمار ترمي إلى جعل طاقات الأملاك العقارية منتجة وإلى تثمينها ولأن العملية تتطلب إمكانيات مادية ومالية كبرى فقد التزمت الدولة بالمساهمة في الأشغال الكبرى الأساسية وهي:

- استخراج المياه
- التزود بالطاقة الكهربائية
- شق الطرق

3-3/ إنعاش القطاع الفلاحي:

انطلقت هذه الفكرة من قناعة مؤداها أن الجزائر بلد زراعي يحوز على قدرات كبيرة قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن خلاله الأمن الغذائي.

ولتحقيق هذا الهدف فقد أنشأت الدولة مخططا وطنيا للتنمية الفلاحية يهدف إلى إصلاح القطاع الفلاحي وذلك من خلال:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية.
- تكثيف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة لصالح زراعة الأشجار المثمرة.

- تشجيع الاستصلاح عن طريق الامتياز.

ونظرا لارتفاع الاحتياطات المالية للدولة أن خصصت لهذا المخطط أكثر من 520 مليار دينار لتقوم بتوزيع موارد ضخمة على الآلاف من المستفيدين إلا أن السؤال المطروح إلى أي حد كان هذا السخاء في اتجاه إنعاش الفلاحة.

إن القراءة الأولية للنتائج تبرز ضعف النتائج المحققة ومرد هذا الضعف العوامل الطبيعية من جهة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى ولعل أولاها وجود ذهنيات تفضل المضاربة على العمل المنتج⁽²⁰⁾.

خاتمة:

إن المتتبع للمسيرة التنموية في المجال الزراعي ينتهي إلى أن هذا القطاع كان في معظم مراحل تطوره رهين أبعاد سياسة وإيديولوجية أكثر منها اقتصادية، فتجربتنا التسيير الذاتي والثورة الزراعية أملاهما التوجه الاشتراكي المتبنى من طرف السلطة واستمرت لأكثر من عشرين كاملتين على الرغم من إخفاقهما في دفع عجلة التنمية الزراعية.

وفي رحم النظام الاشتراكي ولدت البدايات الأولى للتحويل نحو النظام الرأسمالي فكانت إعادة الهيكلة لتقلص من أهمية ودور العام ولتستبدل مفهوم التعاون بمفهوم الاستثمار بما يحمل كل منهما من دلالات. ثم كان قانون الحيازة على الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح ليفتح المجال واسعا أمام التملك الخاص وليفضي إلى إلغاء قانون الثورة الزراعية. وفي مقابل ذلك ما يزال القطاع العام المتكون من الوعاء العقاري للمستثمرات الفلاحية بمنأى عن الخصخصة ولكن إلى حين.

الهوامش:

- (1) مارسيل مازوييه وآخرون: التجارب الاشتراكية أمام مشاكل التنمية، ت/رشيد حسن وحسن قيسي، دار الحقيقة، بيروت، 1970، ط1، ص271-272.
- (2) ح ج ت و: النصوص الأساسية، ج1، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1982، ص85.
- (3) حسن بهلول: القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص301.
- (4) محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة عمر صدوق: مرجع سابق، ص16.
- (10) دبلّة عبد العالي: مرجع سابق، ص184.
- (11) حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، الجزائر، 1973، ص162.
- (12) عمر صدوق: مرجع سابق، ص70.
- (13) وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي: الفلاحة الجزائرية بين 1967-1982، مجلة إحصائيات، الديوان الوطني للإحصائيات، ع3، 1984، ص23.
- (14) حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص152.
- (15) ح ج ت و: الميثاق الوطني 1986، الجزائر، 1987، ص231.
- (16) ح ج ت و: النصوص الأساسية، ج4، سطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1982، ص150.
- (17) CDAS Accession à la propriété agricole, bilan de 1984-1988.
- (18) CDAS bilan decinnal APFA 1984-1994, p7.
- (19) عجة الجيلالي: أزمة العقار الفلاحي ومقارحات تسويته، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص259-260.
- (20) المرجع نفسه، ص298.
- (5) الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص123.
- (6) عمر صدوق: تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، د م ج، الجزائر، 1988، ص11.
- (7) دبلّة عبد العالي: التجربة التنموية الجزائرية وإشكالية التنمية والتخلف، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1989، ص157.
- (8) المرجع نفسه، ص163.
- (9) وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي: مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالثورة الزراعية، الجزائر، 1972، ص11-17.